

## الشيخ عبد الله الغديان / شرح القواعد لابن اللحام / القاعدة الثانية

### عشر / الشريط الثامن

عبد الله الغديان

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم ارنا الحق حقاً وارزقنا ارنا الباطل باطل وارزقنا السلام عليكم ايها الاخوة بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين. واصلني واسلم على من بعث رحمة للعالمين. وعلى الله وصحابه ومن اهتدى بهديه واستدل بسننته الى يوم الدين - 00:00:27

اللهم اغفر لنا ولشيخنا اجمعين اما بعد فيقول ابو الحسن من لحام رحمه الله تعالى في كتابه القواعد القاعدة الثانية عشر القاعدة الثانية عشر يجوز تحرير واحد لا يعنيه لقوله لا تكلم زيداً او بكرها فهو منع من احدهما لا يعنيه عند اصحابنا والشافعية - 00:01:15 وهو ظاهر كلام احمد قاله ابو البركات والقاضي والكلام فيه كالكلام في الواجب المخير. قاله الاعمدي وتبعه ابن الحاجب وخالف في ذلك الكراسي وقال يصح التخيير في المأمور به ولا يصح في المنهي عنه. لأن القاعدة تقتضي ان النهي متى تعلق بمشترك حرمت افراده كلها - 00:01:36

لأنه لو دخل فرج إلى الوجود لدخل في ظمنه المشتركة فإذا حصل فرد منها حصلت في ظمنه واستغنى عن غيره. طيب بسم الله الرحمن الرحيم - 00:01:59 هذه القاعدة نقول عنها أنها ليست داخلة في موضوع اصول الفقه ان موضوع اصول الفقه هو الكتاب والسنة وما يتفرع عنها والادلة المجمع عليها على هذا فلو قال السيد لعبيدي او كلمة - 00:02:18 وعلى هذا فهذه القاعدة اقرب والله اعلم كما قال الامام المازعي وهو ان النهي عن احد الامور لم ترد به اللغة به اللغة وعلى هذا - 00:02:42

كلام الامام القرافي ايضاً وجيه جداً وحيه ذلك ان الشارع اذا امر بامر فانما يأتي يأمرنا ان نأتي منه ما استطعنا فيجوز ان نأتي ببعض افراد فإذا قال الله واقيموا الصلاة - 00:03:04

فإن الواجب في حق أن نفعل أقل ما يطلق عليه اقامة لنا أن نفعل الاقامة أما إذا نهي ربنا شيئاً فيجب علينا أن ننتهي عنه بالكلية سنتهي عن كل فرد من افراد - 00:03:31

لكل فرد من افراد وعلى هذا وكلام الامام حينما قال يصح التخيير في المأمور به كما قال تعالى كفارة اطعام عشرة مساكين ولا يصح في المنهي عنه ويقال لا تفعل كذا او كذا او كذا - 00:03:56

سبيل التخيير الا اذا قصد على هذا والقاعدة تقتضي ان النهي متى تعلق بمشترك حرمت افراده كلها حرمة افراده كل افراد المشتركة المشترك الله اعلم على هذا المثلثة سوف نذكر بعضها وان كانت غير داخلة في - 00:04:28 كما قلنا لكن نبين ان دخولها وترجيحنا لاحد القولين لا لهذه القاعدة ولكن لامر مثال ذلك اذا تقرر هذا فمن فروع القاعدة قال اذا تكرر هذا فمن فروع القاعدة اولاً - 00:05:09

اذا كان له امتنان وهم اختنان هل يجوز الجمع بينهما في الوطء مع الكراهة ام يحرم المسألة طريقان هذا طريق القاضي في العدة وابي العباس الثاني من مسألة روایتان والمذهب التحريرم - 00:05:27

هذا طريق اذا كان للانسان ابتنان من المعلوم انه لا يجوز ان يجمع بين المرأة اليه كذلك فاذا وطأ احدهما لم يجز له ان لان القاعدة

في هذا النهي ان يجمع بين - 00:05:44

ايش ماذن نسميه يحرم ان يكون احد النهي ليس لاجل هذه القاعدة لاجل امر واضح يا اخوان الطريقة الثانية وابي محمد وصاحب الترغيب وغيره قال فاذا قمنا بالتحريم فله وطوا ايته ما شاء على الصحيح - 00:06:10

منع منه ابو الخطاب فاذا وقع احدهما لم تبع له الاخرى حتى يعني اذا تزوج اذا كان له امتنان احدهما مريم اخر ووطى هند فلا يجوز له بعد ذلك ان يطئ ان يطأ مريم - 00:06:53

الا ان يخرج هند الموطئة الاولى من ملكه واما ان يحرمنها ثم يقرأ هذا هو الصحيح قال ابن عقيل ولا يكفي في اباحة الثانية مجرد الازالة لا تمضي يا - 00:07:15

وتنقضى هذا صحيح هذا معروف معروف في مسألة تكون الحية في العدة تبعه على ذلك صاحب الترغيب والمحرم قال ابو العباس ليس هذا القيد في كلام احمد وعامة الاصحاب لكنه - 00:07:40

وان كان هذا القيد غير موجود لكن هو مراد لان الرجل لو تزوج المرأة ثم طلقها قال وهل يكفي تحريمها بالكتابة والرهن والبيع بشرط الخيار على وجهين ولو زال ملكه عن بعضها قال ابو العباس كفاه - 00:07:59

هو قياس قول اصحابنا اذا حرمت الموطئة ثم رجعت اليه بعد ان وقع الباقي اقام على وطنهما واجتناب راجعة في عند ابي البركات بناء على انقطاع الفراش بالاخراج المنصوص عن الامام احمد انه يجتنبها حتى - 00:08:28

حتى يحرم احدهما لو رجعت قبل وطى الباقي وفي ايتها عند ابي البركات بناء على انقطاع الفراش وهو ظاهر كلام قال صاحب انه اذا زال ملك احدهما يقول للمرأة انت - 00:08:46

على ان تعتقي نفسك على وجهه احسنت يقول على وجهه لماذا لان الكتاب هل هي اخراج فمن قال ان الكتابة نوع اخراج بدليل ان المرأة تملك نفسها الا مالا هي نوع من - 00:09:21

ومن قال ان المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وعلى كل حال وعلى كل حال ان القاعدة في هذا ان الرجل لا يجوز له محظى نعلم الموضوعة الاولى من ملكه - 00:10:00

هنا حرام عليك هند او او ابتداء فليحرم علي هل يحرم علي هند او اذا تزوج هند حرم عليه لا نقول لك حرام عليك او هل نقول حرام عليك هند - 00:10:43

او مريم ام نقول حرام عليك يا اخي قوله تعالى واطعام عشرة مساكين او صرت ما تطعم يجب عليك ان تجمع بينهم هنا يجب عليكم ولا يحرم على ليس وليس حراما عليك - 00:12:01

اذا قلت لا يباح لك الا واحدة لو سمعتكم زوجتك الاولى لا نفس القاعدة قال رحمة الله قاعدة الثالثة القاعدة الثالثة عشر القاعدة الثالثة عشرة وقت الواجب اما بقدر وقت الواجب اما بقدر فعله وهو الواجب المضيق او اقل منه - 00:12:40

به خارج على تكليف المحال او اكثر منه وهو الواجب الموسوع الوجوب يتعلق بجميع الوقت وجوبا موسعا عند اصحابنا ومحمد وابي علي وابي هاشم وقال القاضي ابو الطيب هو مذهب الشافعي واصحابه - 00:13:41

وهل يشترط لجواز التأخير عن اول الوقت العزم فيه وجهان ابو الخطاب في التمهيد ومال اليه القاضي في الكفاية وابو البركات انه لا يشترى طيب يقول المؤلف ان وقت الوجوب - 00:13:58

اما ان يكون بقدر فعله وهذا هو الواجب المضيق تطهر الحائض ويبقى على الوقت مقدار اربع ركعات والواجب الموسوع يدرك الواجب وزيادة وهذا هو الواجب والقسم الثالث ان يكون الواجب فعله - 00:14:14

اقل من الوقت وهذا يقول التكليف به خارج عن تكليف المحال لماذا لان العبد اذا سأل بعض العبادة وفعل الباقي خارج الوقت يصدق عليه انه ادرك الصلاة فلو افاق المجنون - 00:14:55

قد بقي عليه مقدار ركعة وجب عليه انه من ادرك فقد ادرك هذا محال لان المقصود من ذلك هو وجوب فعل العبادة ولو كان الباقي والوجوب يتعلق بجميع الوقت وجوبا - 00:15:31

يعني لو انه صلٰى او اذن العصر وجوب يتعلق بجميع وقت العصر من اول الى غروب الشمس والسؤال اذا اراد ان يؤخر هل يشترط العزم على فعل العبادة بالوقت ام لا يشترى - 00:16:04

المذهب عند قالوا يلزم العزم والقمر الثاني قالوا لا يلزم لماذا؟ قالوا اخر ذلك لم يقصد بالتأخير الترك ولا يلزم لعدم فعل اول الوقت ان يكون وعلى هذا فلا يشترط - 00:16:32

وهذا القول وجيه قال واختاره علي وابو هاشم والرازي ذكر انه قول ابي حسن البصري قالت الحنفية بل يتعلق باخر الوقت اختلفوا فيما اذا فعله في اوله قال بعضهم يقع نحلا - 00:17:02

امنعوا لزوم الفرض اختلف النقل عن منهم ونقل عنه انه كان تارة يقول تعين الواجب بالفعل في اي اجزاء الوقت كان كان يقول ان بقي الفاعل مكلف الى اخر الوقت كان ما فعله قبل ذلك واجبا - 00:17:22

والا فهو نفي ونقل عنه ان الوجوب يتعلق باخر الوقت او بالدخول في الصلاة قبله قال بعض المتكلمين الوجوب متعلق بجزء من الوقت غير معين ما تعلق في واحد غير معين اللهم اهدنا فيمن هديت - 00:17:39

لان علم الكلام لا يدخل في تأخذ الكليات والجزئيات التي لا يفهم عامة الناس حينما امر العباد بعبادة ويجب ان يفهمها عوام الناس يفهمها الاعرابي الذي يعيشه في الbadia الذي في معمله - 00:17:57

هذه شرع الله امر الله العبادة اذا هذه التقسيمات لا اثر لها بالبركات وهذا اصح واسبها باصولنا في الكفارات يجب ان يحمل مراد اصحابنا عليه ويكون الخلل في العبارة قلت جعل ابن عقيل في الفصول مسألة الواجب المتوسط بذلك كلام بعض - 00:18:32  
متعلق بجزء من وقت غير معين صحيح واجب جزء من الوقت غير معين اذا ما الواجب تفعل جزء من الوقت وعلى هذا فالراجح ان المرأة اذا دخل عليها الوقت ثم - 00:19:03

ثم ولم يبق الوقت فهل يلزمها القضاء اذا ظهرت اذا قلنا ان الواجب جزء من الوقت غير معين لا يلزم انها الان دخل وقت العصر المغرب كم؟ ساعة ونص بقي عليها جزء من الوقت - 00:19:38

ال العبادة والزيادة صح وذهب عليها شيء من الوقت العبادة وحينئذ نقول ان الواجب جزء من الوقت غير معين فلا يلزمها لم يضف الوقت بحق هذا هو اختيار ابي العباس ابن تيمية رحمه الله - 00:20:19

قول مالك ابن انس رحمة الله تعالى على الجميع قالوا من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة اذا ادركت الحائض اول الوقت ثم حاضت وجب عليها القضاء بعد يظهر والراجح انه لا يجب عليه - 00:20:42

قال قلت جعل ابن عقيل في الفصول مسألة الواجب الموسع كالواجب المخير وقادها عليه هو موافق لما اختاره ابو البركات وذكر في الواضح عن زاره ايضا في لكن صرحا القاضي وابن عقيل ايضا في موضع - 00:21:01

وقال في المحصول والمنتخب من اصحابنا من قال ان الوجوب يختص باول الوقت في اخره كان قضاء ليس صحيحا انه اذا فعله في اخر الوقت كان قضاء الذي يصل اليه الظاهر - 00:21:24

اخر وقت قبل خروجه فقد صلاه في وقته ولكن ترك الافضل الا اذا كان وقت قال قال طائفة من محقق الشافعية ولعل هذا القول التفت على صاحب المحصول بوجه الاصغر - 00:21:45

حيث ذهب الى ان وقت العصر والعشاء والصبح يخرج بخروج وقت الاختيار لكنه نقله الشافعي في الام عن المتكلمين. وهذا يحتمل ان يكون سببا لهذا الغلط ايضا القاعدة الرابعة عشرة - 00:22:03

الوجوب في العبادة الموسعة بمجرد دخول الوقت ولا يشترط ان كان الاداء على الصحيح من المذهب ذكر المؤلف القاعدة التي نحن قلنا وهو ان الواجب جزء من الوقت غير معين - 00:22:22

هذه القاعدة الحنابلة ام لا يقول يستقر الوجوب في العبادة الموسعة تقر الوجوب في العبادة في الوقت الموسع بمجرد دخول الوقت اشترطوا ان كان الاداء على الصحيح هذا هو المذهب - 00:22:40

فلو حاضت المرأة بعد دخول الوقت قبل ان يضيق بعد الدخول وقبل ان يضيق الوقت فهل يلزمها القضاء اذا ظهرت المذهب يقول

اذا ادركت ركعة من اول الوقت فقد ادركت وجوب اداء العبادة - [00:23:12](#)

لماذا لان الوجوب يستقر في العبادة الموسعة بمجرد دخول الوقت استقر في الوقت الموسع بمجرد دخول اول نوع لماذا ان من ادرك مذهب من وذهب ابو العباس ابن تيمية ذهب مالك ابن انس - [00:23:42](#)

رواية عند الامام الى ان من ادرك اول الوقت الموسع لم يضع في الوقت في ثم وجد المانع انه لا يلزمها قضاوه ولهذا قال المؤلف ونعني بالاستقرار القضاء هذا يعني - [00:24:20](#)

لا يشترط ان كان الاداء يعني المرأة الان اراد ان العبادة الان دخل عليه امرأة خائفة دخل علي اول الوقت وهي تهرب قال ونعني بالاستقرار وجوب القضاء الفعل اداء غير ممكن - [00:25:14](#)

ابو البركات اذا تكرر هذا فمن فروع القاعدة اولا اذا دخل وقت الصلاة على المكلف بها ثم جن او حاضت المرأة قبل ان يمضي زمن يسعها ان القضاء يجب عندها في اصح - [00:25:59](#)

والاخري لا يجب زارها ابو عبد الله ابن بطة وابن ابي موسى يا اخوان رأيت ان ابا العباس كثيرا ما يختار في روایات الامام احمد ما ذكره ابن ابي موسى - [00:26:16](#)

منبني هاشم الارشاد ومطبوع رسالة للدكتور عبد الله من اراد يتأمل هذا الكتاب فهو حسن الذي ذهب اليها ابن ابي موسى قال ومحل الخلاف على ظاهر ما ذكره القاضي في الجامع الكبير وابن ابي - [00:26:44](#)

موسى والشيخ ابو البركات في شرح الهدایة وغيره فيما اذا دخل الوقت ثم طلع المانع لا يجب وهو مذهب مالك قال وذكر ابو المعالى انه لو زال المانع في اخر الوقت - [00:27:33](#)

يجب عليها لا لا يمكن والذي يظهر والله اعلم ان الخلافة هنا لان الخلافة في لم يجب عليه ان يفعل العبادة انه واجب ان الواجب جزء من الوقت غير اذا وجد المانع لا يقارن - [00:28:12](#)

اما اخر الوقت ضاق الوقت هنا ولو ركعة هذا واحمد وبالمناسبة انه هو قول له قوله قول وافق في اما اخر الوقت ووافق فيه قال ومنها اذا ايسر من لم يحج ثم مات من تلك - [00:29:37](#)

قبل التمكّن من الحج هل يجب قضاء الحج عنه مسألة روایتان قال ومنها اذا سلف النصاب قبل ان كان الاداء بعد الحول قلنا لا يعتبر في وجوبها ان كان الاداء على الصحيح - [00:30:23](#)

روایتين وجوب عليه ضمان الزكاة. وان قلنا يعتبر فانه لكن هذا ليس له اثر فيه بعد الحول بعد وجود السبب وقبل سبب الوجوب وقبل اذا وجد السبب يقول اذا ثلث النصاب قبل امكان الاداء - [00:30:42](#)

بعد الحول وقلنا لا يعتبر في وجوب امكان الاداء اذا لم يحسب فانه يجب وقلنا بوجوبها فانه لا يجب لكن يجوز الاداء هذا يجب لانه لا يشترط هذا لا علاقة له - [00:31:18](#)

دوران الحول شرط للوجوب ليس ثمة واجب قال وان كنا نعتبر فانه لا يضمنها. هكذا جزم به طائفة من الاصحاب الكافي ونهاية ابي المعالى بالضمان لانها لو لم تجب لم يضمنها - [00:32:10](#)

ابو المعالى على تقويته العبد الجناني واذا شرف النصاب بعد الحول قبل التمكّن من الاداء فالذهب اما الزكاة لا تسقط الا زكاة الزرع والشمار اذا تلف بجائحة تسقط زكاتها اتفاقا. لانتفاء التمكّن من الانتفاع بها - [00:32:37](#)

وخرج ابن عقيل وجها بوجوب زكاتها ايضا هو ضعيف مخالف الذي حکاه ابن المنذر وغيره عن احمد روایة ثانية بالسقوط. فمن الاصحاب من قال هي عامة في جميع الاموال منهم من حصها بالمال الباطن دون الظاهر - [00:32:58](#)

واختلف الاصحاب في مأخذ الخلاف على طريقتين احدهما انه على الخلاف في محل الزكاة فان قيل هو في الذمة لم تسقط الزكاة تجب اذا كنا تجب في الذمة في عين المال - [00:33:14](#)

اذا لم يمكن وال الصحيح فاذا لم اداء الزكاة تملكه واذا كف الماء ولم يفرق ثم اخر في الذمة اذا كنا قال ومنها الصيام اذا بلغ الصبي مفترضا او افاق المجنون في اثناء يوم من رمضان او اسلم فيه كافر لزمهم القضاء في اصح الروایتين - [00:33:57](#)

اذا اسلم الكافر في اثناء النهار او بلغ الصبي في اثناء النهار يقول ابن تيمية او قامت غدا ان اليوم رمضان الا بالنهار يقول ابن تيمية  
يلزمهم ولا يلزمهم وقول عامة - [00:35:48](#)

يظهر والله اعلم ان الكافر اذا اسلم امسك فان القول بعدم القضاء قول وذاك لانه غير مكلف باداء العبادة قبل اما اذا قامت  
البينة ويلزمهم القضاء لماذا هذا الذي يظهر - [00:36:25](#)

لانه يجب ان يفعلها قال ومنها اذا وصل عادم الماء الى عليه ان يتظاهر ويصلي بعد الوقت خالفة صاحب المحرم وقال يصلي بالتيمم  
وظاهر كلام احمد في روایة صالح وهو اما ان يتيمم - [00:37:10](#)  
اما ان ذكر ابو العباس اهل العلم ذهب الى انه كان مفرطا ولم يكن معذورا في اول واما اذا كان معذورا فيه وللوقت مثل من التوم  
وهو في اخر الوقت - [00:38:18](#)

يغتسل ولو خرج والله اعلم والذي جذب به ابو محمد انكره ابن قال وما ذكر ابو محمد وقول بعض ولم يكن هو منصوص احمد  
ولهذا قالوا ولا يجوز يحصل ولهذا خالفة صاحب المحرر وقال يصلي بالتيمم وهو ظاهر كلام احمد في روایة صالح - [00:38:53](#)  
اما اذا افاق او من نومه لو استيقظ من نومه فانه له ان يتوضأ بالماء ولو خرج الوقت لانه وقته فوجب عليه حق قال وقريب من  
الصعيد ايضا اذا وجوب عليه حق فلم يؤده - [00:39:41](#)

حتى وجد ما لو كان موجودا حالة الوجوب لمنع الوجوب هل يمنع الوجوب ام لا وذلك في مسائل منها اذا جمع في رمضان ثم مرض  
لم تسقط عنه الكفاره وعليه الامام احمد - [00:40:18](#)  
كذلك اذا مات المرأة الظهر نعم انه حال اداء العبادة ومنها اذا سافر بعد دخول وقت الصلاة هل يجوز له قصر الصلاة ام لا؟ هذا  
لماذا لانا نقول من ادرك - [00:40:33](#)

اول الوقت هل يجب جزء غير معين على هذا ابو ذهب عامة انه يجوز له ان الصلاة لان العبرة حال اداء العبادة وليس وذهب  
الحنابلة كان الوقت قد ضاق قالوا منها لو سافر في اثناء يوم من رمضان - [00:41:28](#)  
انه الفطر ام لا مسألة روايتان من جماهير اهل العلم يقولون اذا سافر في اثناء يوم رمضان فلا يجوز لهم انه داخل في قول الله تعالى  
ماذا وذهب احمد رحمة الله - [00:42:12](#)

الى ان لهو الفطر في حديث ابي بكرة الغفارى انه دعا بالغداه قال لست ترى البيوت قال اترغب عن سنة ابي القاسم صلى الله عليه  
 وسلم وهذا يدل على ان - [00:42:36](#)

وجود المانع للعبادة لا يلزم قال ومنها اذا قتل ذمي او عبد ذليا او عبدا اسلم القاتل او عتق قبل استيفاء القصاص منه مظاهر نقل  
بكر ابن الله عنه عدم قتل - [00:42:54](#)

هو احتمال لصاحب المغني ولو منها لو قتل وهو بالغ عاقل ولم يستوحى منه حتى جن. فانه يستوفى منه حال جنونه ومنها اذا زنى  
بامرأة ثم تزوجها او ملكها قبل اقامته الحج - [00:43:37](#)

لم يسقط عنه الحج قال ومنها لو سرق نصابا فلم يقطع حتى نقصت قيمته لم يسقط عنه القبر كذلك لو ملكه سارقه عند ابي بكر كل  
هذا العذر مثل قال وكذلك لو ملكنا سالفه عند ابي بكر عبد العزيز وغيره - [00:43:58](#)

وجزم به جماعة وسواء ملكه قبل التراحم او بعده ذكره ابن هبيرة عن الامام احمد قال ابن عقيل وصاحب المغني والايضاح يسقط  
قبل الترافع الى الحاكم قال الحافظ ابو عبد الله ابن عبد الهادي - [00:44:58](#)

قد رواه الامام احمد وابو داود والنسائي وابن ماجة من غير وجه قال وهو ما رواه صفوان ابن امية قال كنت نائما في المسجد  
على خميصة الليل ثمنها ثلاثون درهما - [00:45:14](#)

جاء رجل فاختلسها مني فاخذ الرجل فاوتي به رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر به ليقطع قال فاتيته فقلت اقطعه من اجل انا  
ابيعه قال فهلا كان هذا الله اعلم - [00:45:48](#)

- [00:46:13](#)